# كتلة الأحرار: لن ننسحب من التحالف الوطني

## أمين عام التيار يقلل من تصريحات الأعرجي.. والشلاه: سنلبي مطالب الصدر

□ بغداد / المدى

**قلل أعضاء في كتلة الأحرار من جدية التصريحات التي اطلقها رئيس الكتلة في البرلمان بهاء الأعرجي وقال فيها ان بقاء الكتلة في التحالف الوطني مرهون بتطبيق شروط زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر التي أوقف على ضوئها التظاهرة المليونية التي كان من المقرر ان تنطلق منتصف أيلول الماضي، في حين اعتبر ائتلاف دولة القانون ان التحالف الوطني بكل مكوناته ناقش المطالب وانها ستنفذ خلال العام المقبل.**

العراقية تحاور التيار الصدري .. ارشيف

وقال أمين عام تيار الأحرار والنائب عن الكتلة الصدرية في مجلس النواب امير الكناني أن تصريحات النائب بهاء الاعرجي غير جدية بالانسحاب من التحالف الوطني . واوضح الكناني لـ"المدى" ان كتلة الأحرار ترى ان هناك ضرورة للضغط على التحالف الوطني في حال عدم الاستجابة على مطالبات مقتدى الصدر. وبين : ان التحالف الوطني منسجم بجميع مكوناته وأبدى استجابته لجميع مطالبات الصدر مشددا على ان التيار الصدري من الداعمين للحكومة واي انسحاب من التحالف الوطني غير مطروح نهائيا .

وكان رئيس كتلة الاحرار النيابية بهاء الاعرجي قد اعلن إن بقاء كتلة الأحرار ضمن التحالف الوطني مرهون بتنفيذ الحكومة لمطالب التيار الصدري الثلاث التي حددها زعيم التيار مقتدى الصدر، مشيرا الى انه في عدم تنفيذ تلك المطالب ستنسحب كتلة الاحرار من التحالف الوطني .

واوضح الاعرجي خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد ان كتلة الاحرار سوف تنسحب من التحالف الوطني ،في حال لم تنفذ الحكومة مطالب مقتدى الصدر مبينا ان بقاء الكتلة مرهون بتنفيذ هذه المطالب .

من جهته شدد النائب عن كتلة الاحرار رياض الزيدي على ان تصريحات النائب الاعرجي ليست تهديدات للحصول على مكاسب شخصية انما مطالب حقيقية للسيد مقتدى الصدر ويطالب بتنفيذها . وقال الزيدي لـ"المدى" ان الصدر وضع مقترحات ولـيس شروطا وهذه المقترحات لاقت قبولا من قبل الحكومة والشعب العراقي لانها تصب بصالح المواطن وليس مصلحة فئوية او حزبية .

وتابع : نحن نأمل من الحكومة ان تضع مقترحات الصدر امام اعينها وان تكون في طريقها للتنفيذ . واعرب عن اعتقاده بجدية الحكومة في تنفيذ المطالب، لافتا الى ان الكتل السياسية ناقشت موازنة العام المقبل وتم تخصيص ١١٢ الف وظيفة وايضا تم النظر الى موضوع تزويد الوقود . واكد الزيدي ان الاعرجي حتى لو كان جادا بتصريحاته فان هذا الامر لن يحصل ولن تنسحب الكتلة من التحالف لان الحكومة ستنفذ كل المطالب .

في المقابل اكد القيادي في ائتلاف دولة القانون علي شلاه ان المطالبات التي اعلنها مقتدى الصدر نوقشت في اجتماع التحالف الوطني وتم الاتفاق على تطبيقها.

واوضح الشلاه لـ"المدى" ان مكونات التحالف منسجمة مع كل ما ورد في خطاب الصدر الذي طالب فيه بتنفيذ الشروط وليس هناك اي مشكلة حتى موضوعة تعيين المواطنين وتوفير الوقود تم الاتفاق على آليات بشأنها . وبين " ليس هناك اي مشكلة بهذا الخصوص حتى عندما وضعت ميزانية ٢٠١٢ اخذ بنظر الاعتبار ان تكون هناك فرص عمل لعدد كبير جدا من العاطلين عن العمل . وشدد على ان التحالف ينظر بايجابية الى تصريحات الصدر وسيناقش جميع المطالب ضمن سقف التحالف الوطني قريبا .

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد حدد ثلاثة شروط لتأجيل التظاهرة المليونية المطالبة بتحسين الخدمات التي كان من المقرر ان تنطلق منتصف ايلول المنصرم . فيما شدد على أن التيار الصدري يريد الحفاظ على الحكومة لا إسقاطها كما يريد البعض . وقال الصدر في بيان صدر عن مكتبه في محافظة النجف إن مصلحة الشعب العراقي تقتضي أن يهب بكافة أطيافه للخروج بتظاهرة مفتوحة للمطالبة بحقوقه وخدماته، مؤكدا وضعه ثلاثة شروط لتأجيل التظاهرة المليونية التي لم يحدد موعدها الجديد بعد . وأضاف الصدر أن الشروط تتضمن أعطاء حصة من النفط العراقي لكل مواطن وتشغيل ما لا يقل عن خمسين ألف عاطل عن العمل في جميع المحافظات وتوزيع الوقود على المولدات في جميع المحافظات مجانا قبل أن يتم تحسين واقع الكهرباء في تلك المناطق، مشيرا إلى أن تلك الشروط ستكون الفرصة الأخيرة للحكومة، بحسب البيان.

## كتابة على الحيطان

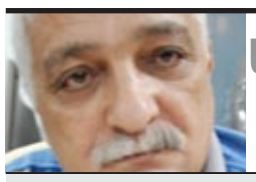

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

### ماذا نفعل بالمؤتمر الرباعي؟

يتحفنا سياسيونا بين الفترة والاخرى بافكار تبدو جلية للعيان من انها تعبر عن يأس مطلق في قدراتهم على حل مشاكل البيت الواحد من الداخل . والترويجات الاخيرة التي قادها السيد اسامة النجيفي هي دعوة الجيران لكي يحلّوا لنا عقدة دولة القانون والعراقية . الفكرة تعبير واضح من قبل النجيفي من ان اجتماعات القيادات السياسية قد فشلت في وضع نهاية منطقية لمسرحية خلاف الزعامات بين علاوي والمالكي بالرغم من كل التصريحات المتفائلة التي سمعناها بعد كل اجتماع لقياداتنا السياسية .

السؤال الذي يطرحه المواطن عن الفائدة المرجوة من الاجتماع الراعي لدول هي في الاساس لو رفعت يدها عن العراق والتدخل بشؤونه لاستطعنا على ما اعتقد ان نحل الكثير من العقد التي تمنع المسير بالعملية السياسية خطوة واحدة الى الامام ؟

ماذا تقدم لنا ايران مثلا وهي التي تقطع المياه عنّا وهي المتهمة من قبل اطراف عديدة سياسية ومن اطراف في الحكومة بتغذيتها للعنف الطائفي في البلاد وهي تحتضن عتاة المجرمين المتهمين بقضايا إيغالهم بالدم العراقي ؟

ماذا تقدم تركيا وهي البادئة بسيناريو قطع المياه عنّا وتجاوزاتها اليومية على الحدود العراقية بحجج من الاولى لها ان تعالجها من الداخل وليس في جبل قنديل ؟

ماذا تقدم السعودية لنا ومظاهر اصابعها الخفية في الارهاب وتغذيته فكريا واحتضانها للخلايا الارهابية لكي "يجاهدوا" في ارض العراق وليس ضد القواعد الاميركية عندها ؟

ربما تكون الفكرة هي الاعلان الرسمي عن احقية هذه الدول في تقاسم نفوذها في البلاد ، ويكون لنا فضل جمع رؤوسها في بغداد وما على القوى السياسية الا ان تقوم بمهام الحارس الامين للنفوذ والمصالح التي ستتفق عليها هذه الدول ؟

رسالة سيئة المعنى والشكل ترسلها هذه الدعوة للشعب العراقي تعبر عن عجز قوانا السياسية باختلاف تسمياتها ومناشئها عن ان تجد الحلول الناجعة للازمات التي نعاني منها ، وهي تبدو كمن يريد ان يعيد تجارب سابقة لاجتماعات هذه الدول وغيرها لـ"حل" مشكلاتنا الداخلية ، والذي كان يحصل هو تعميق الازمات والانفتاح على ازمات جديدة تزيد "الغركان غطه" !

المنطق السياسي الحكيم والسليم هو اننا ادرى بشعاب العراق ونعرف المستور والمعلن وعلينا وحدنا ان نكون بمستوى المسؤولية الوطنية لحل مشاكلنا وعدم الاعتراف للآخرين بحقهم في الكعكة العراقية ونحن نعرف جيدا ان نجاح العملية السياسية في البلاد ليس في مصلحتهم، فتركيا تخشى تطور التجربة الكردستانية ،وايران والسعودية ترعبهما صناديق الاقتراع رغم كل الملاحظات عليها في تجربتنا .

لقد قدمت لنا اجتماعات مماثلة في عواصم اخرى انقسامات حادة على طبق من ذهب وتشرذما اضافيا وتباعدا في الرؤى بين نخبنا السياسية ، بل ان تلك الاجتماعات صبت الزيت على نار صراعاتنا الدموية في أعوام التقاتل الطائفي !

اذا كانت تلك من نتائج تلك الاجتماعات .. فماذا ننتظر من المؤتمر الرباعي ؟

مجرد سؤال !

# المجلس الوطني لـ«الأزمات» الإستراتيجية

## هيئة غير دستورية تُدخل البلاد في مأزق آخر

□ بغداد / مصطفى حبيب

صحيح أن استحداث "المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية" لعب دوراً حاسماً في تشكيل الحكومة ونزع فتيل أزمة كبرى بين أياد علاوي ونوري المالكي، لكن هذا المنصب المثير للجدل وضع البلاد في أزمات أكبر تبدو اليوم عصيّة على الحلّ.

إعلان علاوي المفاجئ في ٦ الشهر الجاري تخليه عن ترؤس مجلس السياسات فتح العملية السياسية على الاحتمالات كافة، بنظر مراقبين. فأعضاء من القائمة العراقية بزعامة علاوي وصفوا تنازل الأخير عن ترؤس المجلس بالقرار "الصائب"، فالمجلس الذي كان من المقرر تشكيله منذ شهور لم ير النور حتى اللحظة، وهو يخضع للتسويف والتأجيل والتعديل والرفض والاعتراض، وهي مؤشرات توحي للجميع بغياب الإرادة السياسية. تقول المتحدثة باسم العراقية ميسون الدملوجي في حديث لـ "نقاش": "فقدنا الأمل من إمكانية حل الخلافات مع دولة القانون"، وتضيف إن "دولة القانون تواصل عملية المراوغة وتقوم بتمييع الاتفاقات وإخضاعها للتأجيل وهو أمر لن نسكت عليه إلى الأبد". تعود قصة مجلس السياسات الى فترة المفاوضات على تشكيل الحكومة الحالية وتحديدا عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار من العام الماضي، وأفضت الى فوز العراقية بـ (٩١) مقعدا وخلفها ائتلاف دولة القانون بـ (٨٩) مقعدا.

إصرار كلتا الكتلتين على ترؤس الحكومة استمر لنحو ثمانية شهور، تعطل خلالها البرلمان والعمل الحكومي، ليفضي في النهاية الى تسوية اتضحت ملامحها في أواخر العام ٢٠١٠ أستحدث بموجبها منصب جديد لعلاوي لا يقل أهمية عن الرئاسات الثلاث (الجمهورية، رئاسة الوزراء والبرلمان) في مقابل تخليه عن رئاسة الحكومة لغريمه المالكي.

وينص مشروع قانون مجلس السياسات على أن دوره هو "المساهمة الفاعلة في حلّ الخلافات التي تعترض العملية السياسية في العراق والخطوط العامة للسياسات العليا للدولة، وتقديم التوصيات والمقترحات بشأن التشريعات والقوانين، وإصلاح النظام القضائي وفق السياقات الدستورية، وتقديم المقترحات الخاصة بتشريعات القوانين المهمة وفق السياقات الدستورية، ومناقشة الاتفاقيات والمعاهدات الإستراتيجية المرتبطة بالأمن والدفاع وسيادة البلاد وإبداء الرأي بشأنها، وتقديم مقترحات لتعديل القوانين النافذة وعلى الأخص الصادرة عن مجلس قيادة الثورة المنحل".

وتشتمل عضوية المجلس على رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه ورئيس البرلمان ونائبيه ورئيس إقليم كردستان ورئيس مجلس القضاء الأعلى وعضوين من كل من الكتل الرئيسة الأربع. العراقية أعلنت بعد قرار رئيسها المفاجئ أن تنازل علاوي عن المنصب لا يعني تنازل الكتلة عنه وأنه جزء من استحقاقها الانتخابي، لكن تطبيق ذلك عمليا يبدو صعبا، في ظل غياب بديل آخر يحظى بالقبول داخل مكونات العراقية (التي تواجه مخاطر الانشقاقات المتوالية) من جهة وبين باقي الكتل السياسية من جهة ثانية.ويشكك مراقبون في امكانية تشكيل مجلس السياسات بعد تخلي علاوي عن رئاسته، فالموقع استحدث خصيصا له بموجب اتفاقات أربيل المكتوبة.

ويقول النائب عن دولة القانون محمد الصيهود لـ "نقاش" إن "انسحاب علاوي من المطالبة برئاسة مجلس السياسات يعني انتفاء الحاجة الى تشكيله، لأن تشكيله سيعارض اتفاقات اربيل التي أعطت المنصب لعلاوي". ويدعو الصيهود باقي أعضاء كتلة العراقية إلى عدم الإصرار على تشكيل المجلس "الذي يراد منه تعطيل العمل الحكومي". ويرى الصيهود أن انسحاب كتلة العراقية قبل أيام من إحدى جلسات البرلمان لعدم وضع مشروع قانون مجلس السياسات على جدول الاعمال، "يؤكد سعيها للمحافظة على المنصب، ورغبتها في استخدامه لتعطيل هذا العمل". من جهة ثانية يرى آخرون أن تنازل علاوي عن المنصب من شأنه أن يخل بتوازنات دقيقة في توزيع المناصب الحكومية وفق الاستحقاقات الانتخابية.

فمن المعلوم أن توزيع المناصب في العراق بعد سقوط نظام صدام العام ٢٠٠٣ خضع لنظام النقاط باحتساب المقاعد البرلمانية التي تحصل عليها كل كتلة سياسية واعطاء كل منصب سياسي عددا من النقاط، كحصة ترضيه ولا تضر بشركائه. وفي الحكومة الحالية جرى احتساب نقطة واحدة لكل (٢,٢٤) مقعد، وفقا لتقارير صحفية، فيما أعطيت لكل من الرئاسات الثلاث ١٠ نقاط و٥ نقاط للنائبين، أما الوزارات السيادية فقيمتها ٣ نقاط والخدمية الاولى نقطتان، والخدمية التي تليها نقطة ونصف النقطة، ووزارات الدولة نقطة واحدة، فيما أعطي مجلس السياسات ثماني نقاط بحسب تصريحات سابقة لقياديين من العراقية، أثرت على حصة القائمة من المناصب.

ويلفت عضو العراقية النائب أركان أرشد في حديث الى "نقاش" إلى أن "مجلس السياسات استحقاق انتخابي وليس هدية جاءتنا من قبل الكتل السياسية كي نتنازل عنه بسهولة". ويضيف أن "عدم تشكيل مجلس السياسات يعني اخلال المعادلة الانتخابية". ويشير النائب إلى أحاديث تدور وراء الكواليس، تفيد بأن كتلة دولة القانون سترفع تحفظاتها على تشكيل مجلس السياسات بعد تخلي علاوي عنه في مقابل اعطاء المنصب لشخصية جديدة من داخل العراقية لا تحظى بقبول زعيمها وهو ما سيشق صفها ويضعف موقفها أمام المالكي.

المالكي استخدم هذه الاستراتيجية في اختيار مرشح لوزارة الدفاع التي هي من حصة العراقية واعطى ادارة الوزارة بالوكالة الى وزير الثقافة سعدون الدليمي المحسوب على العراقية لكنه في الوقت نفسه لايحظى بالقبول داخلها، علما ان علاوي قدم تسعة أسماء بديلة عن الدليمي طبقا لمصادر من العراقية.

ويقول أرشد بهذا الصدد "نحذر من محاولات فرض شخصية جديدة من قبل دولة القانون لترؤسه مجلس السياسات) حتى وان كان المرشح الذي نختاره لا يحظى بتأييدنا جميعا". وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية التي حالت دون تشكيل مجلس السياسات حتى هذه اللحظة فإن اعتبارات أخرى لا تقل أهمية منعت تشكيله، أبرزها العوائق الدستورية. فالمجلس لا يتمتع بغطاء دستوري، وينص الدستور العراقي الدائم الذي أقر العام ٢٠٠٥ على وجود ثلاث هيئات عليا في البلاد، تنفيذية وتشريعية وقضائية لها اختصاصات واضحة، بينما يتضمن مشروع قانون مجلس السياسات صلاحيات تجمع بين التشريع والتنفيذ والقضاء ما يجعل تشكيل المجلس على ارض الواقع امرا صعبا بحسب خبراء.

المالكي وعلاوي... ارشيف

ويصف الخبير القانوني طارق حرب في حديث الى "نقاش" المجلس بأنه "منصب استحدث لشخصية سياسية بارزة اكثر من كونه استحداث هيئة لمعالجة قضايا عراقية". ويضيف: "قرارات المجلس في حال تشكيله ستكون عبارة عن آراء واستشارات وعظات متروكة لتقدير الرئاسات الثلاث". حدة الخلاف الذي بدأ بين علاوي والمالكي منذ إعلان نتائج الانتخابات وتعزز بعدم تشكيل المجلس قابلة للتصعيد، بل أضحت اكثر تعقيداً من أي وقت مضى مع تضاؤل فرص إمكانية جمع الرجلين على طاولة النقاش. وتفرض حالة الجمود الراهنة اخطاراً عديدة لكونها تفتح العراق على الاحتمالات كافة سياسيا واقتصاديا وامنيا، في وقت تبدو الحلول عصية على القوى السياسية. وما تزال حكومة المالكي منقوصة من وزراء الأمن، فضلا عن بقاء بعض اتفاقات اربيل معلقة، مع غياب الجدية للخروج بطريقة توافقية ترجّح الخيارات الوطنية على غيرها. ويحّذر السياسي الكردي محمود عثمان من أن "العملية السياسية الراهنة في موقف حرج والاحتمالات جميعها مطروحة". ويردف قائلا في حديث إلى "نقاش" إن "الخلاف بين علاوي والمالكي خطير ويعرقل العملية السياسية وينبغي حله في أسرع وقت".

■ عن (نقاش ويكلي)

## اعلام

### ◆ نصيف: يجب حصر العاملين في السفارة الأميركية

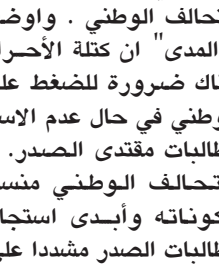

طالبت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف الحكومة بإجراء جرد كامل لعدد الموظفين العاملين في السفارة الأمريكية ببغداد

وقالت في بيان لها امس تلقت "المدى" نسخة منه إن " الحكومة العراقية مطالبة بإجراء تعداد شامل لمنتسبي السفارة الأمريكية ببغداد ومعرفة المسميات الوظيفية التي يعملون تحت غطائها ، وذلك لمنع اضافة جنود أمريكان مستقبلا الى كوادر السفارة تحت اية مسميات ".

### ◆ السعد: على الحكومة تحسين الكهرباء قبل الصيف

دعت عضو لجنة النفط والطاقة سوزان السعد وزارة الكهرباء بتنفيذ وعودها بتحسين التيار الكهربائي.

وقالت " وزارة الكهرباء التي اخفقت في كسب ثقة المواطن العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ، لاتزال المقياس على تراجع أو تحسن الواقع الخدمي في العراق، " مضيفة ان المواطن لن يهتم باستبدال الوزراء في هذه الوزارة بقدر ما يتطلع الى تيار كهربائي مستقر.

### ◆ طه: لن تزداد الشركات الأمنية بعد الانسحاب

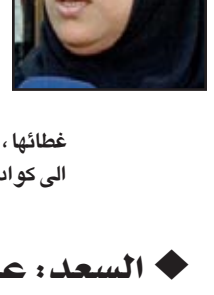

نفى عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية شوان محمد طه الانباء التي تحدثت عن ارتفاع عدد الشركات الامنية بعد الانسحاب الامريكي.

وقال طه ان الانباء التي تحدثت عن ارتفاع عدد الشركات الامنية التي ستعمل في العراق لحماية الشركات الامريكية و الدبلوماسيين بعد انسحاب القوات الامريكية الى خمسة الاف عارية عن الصحة. مؤكدا انه سيتم نهاية هذا العام اعادة النظر في الشركات الامنية العاملة في العراق.